Association of Arab Universities Journal for Arts مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

Volume 16 | Issue 1 Article 5

2019

The Ottoman Empire Procedures in Preventing Zionism Infiltration to Jerusalem in the Reign of Sultan Abdul Hamid II District of the (1876-1909)

Walid Subhi Aridi
Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Omar Saleh Al-omari
Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja

Part of the History Commons

Recommended Citation

Aridi, Walid Subhi and Al-omari, Omar Saleh (2019) "The Ottoman Empire Procedures in Preventing Zionism Infiltration to Jerusalem in the Reign of Sultan Abdul Hamid II District of the (1876-1909)," *Association of Arab Universities Journal for Arts مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*: Vol. 16: Iss. 1, Article 5.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aauja/vol16/iss1/5

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Association of Arab Universities Journal for Arts مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 16 العدد 1، 2019، ص ص 103- 124

إجراءات الدولة العثمانية لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) م

وليد صبحي العريض وعمر صالح العمري *

تاريخ الاستلام 2018/7/19 تاريخ القبول 2018/11/11

https://doi.org/10.51405/16.1.5

ملخص

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤالين هما: هل اتخذت الدولة العثمانية إجراءات مناسبة وحازمة لمنع التسلل الصهيوني إلى متصرفية القدس؟ وما هي النتائج المترتبة على ذلك؟

تطرقت الدراسة إلى أربعة محاور وهي:

1. اتصالات هرتزل الدولية.
2. الهجرات إلى متصرفية القدس، والإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد منها، أو منعها.
3. ملخص تقرير متصرّف القدس أحمد رشيد بك عام 1906م.
4. ملخص تقرير متصرّف القدس أكرم بك عام 1907م.

وأرفق بالدراسة تقريران للمتصرفين أكرم بك وأحمد رشيد بك بوصفهما مصدرين رئيسيين للدراسة.

اعتمدت الدراسة على وثائق عثمانية ودراسات عربية وتركية وأجنبية حول هذا الموضوع، وخلصت الدراسة إلى أن الدولة العثمانية، ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني، لم تمنح الشرعية القانونية للمهاجرين اليهود إلى فلسطين، وأن أيّاً من موظفيها المخلصين قد حول ذلك إلى إجراءات عملية، فيما قام بعض الموظفين المرتشين باختراق هذه القوانين ومساعدة اليهود على الهجرة؛ وهو ما يشبه الحالة اليوم في مقاومة العدو الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية،السلطان عبد الحميد ،ثيودور هرتزل ، الحركة الصهيونية ،اكرم بك، فلسطين

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2019.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

Published by Arab Journals Platform, 2019

أولاً: اتصالات هرتزل الدولية

كثفت الحركة الصهيونية من اتصالاتها بالدول الكبرى، وقد وضعت نصب عينيها القيام بهذه الاتصالات مستثمرة العلاقات الألمانية المتميزة بالدولة العثمانية التي كانت بين القيصر الألماني وليام الثاني (German Kaiser William II) والسلطان عبد الحميد الثاني، إلى جانب ميول هرتزل الألمانية، لذلك فقد أبرق هرتزل إلى دوق بادن الأكبر (Grand Duke of Baden) طالبا منه التوسط لدى القيصر الألماني وليام الثاني بخصوص مقابلة السلطان عبد الحميد فرحب الأخير بالفكرة، ووعد هرتزل ببذل جهوده في سبيل ذلك[1].

حقق هرتزل أول نجاح له في 9 تشرين الأول 1898 إذ أبلغه دوق بادن بأن وليم الثاني قد أبدى تحمسه للمشروع الصهيوني، لذلك فقد سافر هرتزل على رأس وفد في 14 تشرين أول من عام 1898 إلى إستانبول لمقابلة الإمبراطور وليم الثاني، وضم الوفد التاجر دافيد وولفسون (David Wolfsohn) وأستاذ القانون ماكس بودنهايمر (Max Boden Heimer)، والمهندس "جوزيف زايدنير" (Joseph Seidener) والطبيب موسى شيزر (Moses Schnirer)، وفي 18 تشرين أول قابل الوفد الصهيوني القيصر الألماني في إستانبول ووجه القيصر كلامه لهرتزل قائلا: "قل لي بكلمة موجزة ماذا يجب أن أطلب من السلطان؟ فأجابه "هرتزل" أن يسمح لنا السلطان إنشاء شركة ذات امتياز تحت الحماية الألمانية"[2].

حاول فون بولو (Von Bolow) أحد الأمراء الذين كانوا يعرفون بعدائهم لليهود، الضغط على القيصر الألماني، بأن يجعله متحفظا مع هرتزل، محاولا إقناعه بأن الصهيونية تعتبر تهديدا لسيادة الدولة العثمانية، وأن تأييدا ألمانيا لخطة هرتزل لا يتفق مع سياستها التقليدية في المحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية، إلا أن الإمبراطور آثر السير في مسعاه هذا[3].

في الاجتماع الذي تم بين القيصر والسلطان عبد الحميد، عرض القيصر أفكار الحركة الصهيونية، وكان الرد سلبيا جدا، وبعد فترة أبْلِغ هرتزل برد السلطان على القيصر الألماني، ثم أَبلغ برغبة القيصر مقابلته في الأراضي المقدسة، وذلك في 2 تشرين ثاني 1898م، عن طريق "فيليب إبلزغ" (Philp Eulcnoburg)[4]. حيث كان القيصر الألماني يمتطي جواده بزهو، وأمامه هرتزل وأعضاء الوفد يقفون في ذلة وخشوع، وقد أدلى القيصر الألماني بتصريح جاء فيه "إن الإمبراطور يؤيد الجهود التي يبذلها اليهود للنهوض بالزراعة في فلسطين من أجل رفاهية الدولة العثمانية وتقدمها، طالما كان اليهود يحترمون السيادة العثمانية، ويدينون بالولاء للسلطان العثماني"[5].

دَل هرتزل على نتائج هذه المقابلة بقوله: "لم يقل نعم ولم يقل لا ويظهر أن قضيتنا خسرت بعض الأسهم..."[6]. وربما يرجع موقف القيصر الألماني من الحركة الصهيونية إلى ما يأتي:

1. أن ألمانيا لا تريد معاداة الدولة العثمانية، أو فقدان صداقتها الحميمة بسبب أمر لن يعود عليها بالفائدة الكبيرة.
2. أن مطالب الحركة الصهيونية تتجاوز قدرة ألمانيا وصلاحياتها.
3. الضغوط التي تعرض لها القيصر الألماني من مستشاريه، الذين أوضحوا له أن هذا الأمر من شأنه إثارة المشاكل مع "فرنسا" و"إنجلترا"، و"روسيا"، الذين سيفسرون الحماية الألمانية للشركة ذات الامتياز بأنّها محاولة للتدخل والسيطرة على الأراضي العثمانية.

ورغم صعوبة موقف ثيودور هرتزل، فإنه لاقى ما يثلج صدره، ذلك أنه استقبل استقبالا حارا من جانب المستوطنين اليهود في المستعمرات اليهودية أمثال: "مكفيه إسرائيل" (Mikveh Israel) وريشون لتيسيون (Rishon Lezion) ونيس زنونا (Nes Ziyyonah) ورحوفوت (Rohovot)[7].

اعتقد هرتزل أن فشله مع القيصر الألماني يعود إلى أنه لم يقم مباشرة بمفاوضة أصحاب الشأن والحكام الفعليين في فلسطين، أي الدولة العثمانية ممثلة بسلطانها عبد الحميد الثاني، لذلك بدأ فعليا بإجراء الاتصالات، ولهذا الهدف زار هرتزل إستانبول من 1896 – 1902 خمس مرات، نجح في إحداها أن يقابل السلطان بعد أكثر من خمس سنوات على الاتصال[8].

اتصل هرتزل بصديقه اليهودي النمساوي نيولنسكي (Newlinski)[9] الذي كان في الوقت نفسه صديقا للسلطان عبد الحميد، وكان رد السلطان – كما سجل هرتزل في يومياته على لسان صديقه نيولنسكي: "بأن لن يسير أبدًا في هذا الأمر، لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدةً من البلاد، لأنها ليست لي بل لشعبي، ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا، قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا، لقد حاربت كتيبتنا في سوريا، وفي فلسطين، وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر في بلفنة plevne (البلقان) لأن أحدا منهم لم يرض بالتسليم، وفضلوا أن يموتوا في ساحة القتال. الإمبراطورية العثمانية ليست لي. وإنما للشعب العثماني. لا أستطيع أبداً أن أعطي أحداً أي جزء منها، ليحتفظ اليهود ببلاييينهم فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، وإنما لن تقسم إلا على جثتنا ولن أقبل بتشريحنا لأي عرض كان"[10].

ومع أن هذا الرد كان كافيا لهرتزل ليتراجع عن آماله التي تحدوه تجاه السلطان عبد الحميد، فإنه لم يفقد الأمل في تحقيق حلمه، وحلم الحركة الصهيونية؛ إذ أراد أن يغري السلطان عبد الحميد مجددا بعروضه، فأضاف اقتراح إعادة جزيرة قبرص من إنجلترا إلى السيادة العثمانية، إضافة إلى بذل الجهود لحل قضية الأرمن، بحيث يحشد جهود الصحافة اليهودية في أوروبا، لتوجيه المشاعر عن الموقف الأوروبي تجاه قضية الأرمن، كما عرض التوسط لإقامة هدنة بين

الدولة العثمانية واللجان الثورية الأرمنية، لهذا اجتمع هرتزل فعليا مع شخصية أرمينية تدعى نزاريك (Nazarieck) – أحد قادة هذه الجمعية – في لندن، وحاول أن يقنعه بتسوية نزاعهم مع الباب العالي بالطرق السلمية، لكن زعيم الهنشاك (Hintchak) كان يرتاب في دوافع هرتزل، فظن الأرمن أن العثمانيين والحركة الصهيونية قد اقنعوا الدول العظمى، بتأجيل الإصلاحات في أرمينيا، مقابل إقامة دولة يهودية ذات حكم ذاتي في فلسطين، بل وصل الأمر بالمنظمات الأرمنية إلى الثورية أن هاجمت اليهود لمغازلتهم السلطان عبد الحميد[11].

نجح هرتزل في تحديد موعد آخر بواسطة صديقه المستشرق المجري أرمينيوس فامبري (Armenius Vambery) الذي كان صديقا شخصيا للسلطان، فسافر هرتزل إلى إستانبول، وهي الزيارة الثالثة له، وقد نبهه صديقه فامبري إلى أن السلطان سيستقبله، ولكن بوصفه صحفياً متنفذاً يعمل في صحيفة "نيوفراى برس"، وليس زعيما للمنظمة الصهيونية العالمية[12].

وهكذا تقرر اللقاء الفعلي بينهما في 18 / أيار 1901م، حيث قابل هرتزل السلطان لمدة ساعتين، قدم خلالهما مقترحات لتحسين الوضع المالي للدولة[13]، وكان المبلغ الذي عرضه هرتزل هو (1.500.000 جنيه إسترليني) يتلقاها السلطان عبد الحميد حال موافقته على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتسهيل الهجرة إليها[14].

ويذكر مصطفى طوران بعضا من الحوار الذي دار بين هرتزل والحاخام موشي ليفي (Moshe Levy)، حيث بادر هرتزل بالقول: "مولانا صاحب الشوكة جلالة السلطان، لقد وكلنا عبيدكم اليهود بتقديم أسمى آيات التبجيل والرجاء، وعبيدكم المخلصون اليهود، يقبلون التراب الذي تدوسونه، ويستعطفونكم للهجرة إلى فلسطين المقدسة، ولقاء أوامركم العالية الجليلة نرجو التفضل بقبول هديتهم خمسة ملايين ليرة ذهبية"[15].

وحيث إن السلطان عبد الحميد كان مطلعا بشكل جيد على قرارات المؤتمرات الصهيونية، فقد رفض بشدة العرض الصهيوني وقام بطرد وفدهم، في الوقت الذي كان فيه هرتزل يعي جيدا أنه لا وزن له، ولا لليهود عند السلطان عبد الحميد[16].

أكد السلطان عبد الحميد في مذكراته الخطر الذي قد تشكله الحركة الصهيونية قائلا: "لليهود قوة في أوروبا أكثر من قوتهم في الشرق، لهذا فإن أكثر الدول الأوروبية تحبذ هجرة اليهود إلى فلسطين لتتخلص من العرق السامي الذي زاد كثيراً، لكن لدينا عدد كاف من اليهود، فإذا كنا نريد أن يبقى العنصر العربي متفوقاً، فعلينا أن نغض النظر عن فكرة توطين المهاجرين في فلسطين... لن يستطيع رئيس الصهاينة هرتزل أن يقنعني بأفكاره... إنه يسعى لتأمين أرض لإخوانه اليهود بممارسة الزراعة في فلسطين"[17].

ولقد كتب حسام الدين أرتورك Arturk عن صديقه ملازم أول خيالة "زنون دبره لي Debreli" أن السلطان عبد الحميد حدثه – أثناء خلعة في قصر بكلربكي Baglerbegi – بقوله: "جاءني في أحد الأيام ثيودور هرتزل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية مع رئيس الحاخامين، وذلك من أجل غاية صهيونية، وقبلت الزيارة للاستماع إليهم لمعرفة مقاصدهم، فكان طلبهم هو وطن لليهود وكانوا يقترحون القدس لذلك، حتى إن ثيودور هرتزل قال بلا خجل:" أحب أن أعرض لجلالتكم بأننا مستعدون لتقديم الملايين التي ترونها مناسبة من الذهب حالاً من أجل القدس، وشعرت بأن الدم يطفر إلى رأسي ... تأمل لقد وصلت الجرأة بهذين اليهوديين إلى عرض الرشوة في مقام سلطتنا وصرخت بهما، اخرجا من هنا حالاً، إن الوطن لا يباع بمال، وعندما دخل رجال القصر، أمرتهم بإخراجهما، ومنذ ذلك الوقت ناصبني اليهود العداء"[18].

ظل هرتزل يحاول الاتصال من جديد بالسلطان عبد الحميد بواسطة السفراء وموظفي الدولة العثمانية، حيث دُعي هرتزل - فيما بعد- في شباط 1902م، وهذه المرة ضيفا على السلطان دون أن يلتقيه، وقد عرض عليه السلطان، عبر مستشاريه، استيطان اليهود في بلاد ما بين النهرين (العراق) مقابل تعزيز الموقف المالي للدولة، وقد تم استثناء فلسطين بشكل خاص من العرض[19]، وبشرط ألاّ يقيم اليهود معا، بحيث يتفرقوا في أماكن مناسبة تحددها لهم الحكومة العثمانية، التي ستقوم بمنحهم سلطات التصرف، وحيث أن هذا العرض لا يحقق آمال هرتزل فقد تم رفضه[20].

وكانت الزيارة الأخيرة لهرتزل في 1902/7/25م، حيث قرر السلطان أن يلعب بورقة هرتزل المالية؛ لأنه كان على وشك الدخول في مفاوضات مالية مع فرنسا، وفيها عرض هرتزل استيطان العراق مضافا إليها حيفا وضواحيها، ثم عرض هرتزل مبلغا كبيرا من المال، وهذا المبلغ بشكل طبيعي لن يكون أقل مما عرضه هرتزل أول مرة[21].

ورغم ذلك لم يقطع السلطان وعدا بأي شيء غير ما أشار إليه، وأكد عليه في المرة السابقة، حيث تم إحالة هرتزل إلى حاشيته التي أجابته بمثل ما أجابه السلطان، بأنه يمكن للإسرائيليين أن يستقروا في الدولة العثمانية، شرط أن يكونوا متفرقين في أماكن تعينها الحكومة، وبشرط تحديد عددهم مسبقا، ويمنحون الجنسية العثمانية، وتحصل منهم جميع الضرائب المدنية، بما فيها ضريبة الخدمة العسكرية، كما أنهم يخضعون لجميع القوانين أسوة بمواطني الدولة العثمانية تماما[22]. ورغم أن هرتزل رفض عرض السلطان عبد الحميد، إلاّ إنه طلب من السلطان أن يمنحه النيشان المجيدي، ليوهم الآخرين أنه حظي بمرتبة رفيعة لدى السلطان فقال: "إذا رفض السلطان أن يستقبلني فليعطني على الأقل دليلا مرئيا على أنه بعد أن استمع إلى مقترحاتي ورفضها، فإنه لا يزال يريد أن يبقي على نوع من العلاقة بيننا، مثلا وساما من رتبة

عالية ليبرهن على هذا... إني لم أهتم يوما بالأوسمة، ولا أهتم بها الآن، ولكني أريد شاهدا أمام من أتعامل معهم في لندن، على أنني حزت قبولا لدى السلطان"[23].

ويمكن إجمال ما دار بين هرتزل والسلطان عبد الحميد، بما قاله تحسين باشا رئيس أمناء قصر السلطان في مذكراته حيث جاء فيها: "إنه جاءت شخصية صهيونية يهودية كبيرة نمساوية إلى إستانبول، وطلبت إقامة وطن يهودي في سنجق القدس، وقالت هذه الشخصية إنها تتحدث في هذا باسم الصهيونية، وأن روتشيلد المصرفي المشهور وراء هذا الأمر... ورأى السلطان مجموعة موانع في هذا، ففلسطين بمقاماتها المباركة تشكل أرضاً للمطامع والطموحات السياسية، وعاد الصهيوني النمساوي إلى بلاده صفر اليدين"[24].

نضيف إلى ذلك أن اتصالات هرتزل الدولية، نجحت في تدويل الحركة الصهيونية وتحويلها إلى حركة سياسية قومية عنصرية سعت بعد وفاته إلى إستراتيجيتها التي طرحها خلال مؤتمر بازل 1897 وهي تكثيف الجهود الاستيطانية، والهجرة والدعم الدولي، وحمايتها له بعد سقوط السلطان عام 1909م لإقامة الدولة اليهودية ما بين 5 سنوات إلى 50 عاماً[25]. وهذا ما نجح فيه من خلال وعد بلفور عام 1917م والانتداب البريطاني لفلسطين بين عام 1922 و 1948م.

ثانياً: الهجرة اليهودية إلى فلسطين و متصرفية القدس

زعم اليهود أن مهاجريهم لا يبغون من سكنهم في هذه الأراضي المقدسة إلا ممارسة طقوسهم الدينية، وإحياء تقاليدهم الروحية، وذكرياتهم التاريخية، لذلك فقد قوبلوا من قبل السلطات العثمانية، ومن سكان فلسطين، بروح التسامح والود والعطف وعدم الاكتراث بأي خطر قد ينشأ عن هؤلاء المهاجرين[26].

واستمرت الهجرة غير المنظمة في القرن التاسع عشر على شكل جماعات لم تكن لتأخذ شكلا سياسيا منتظما، بل امتازت بالعفوية، لكنها كانت فيما بعد اللبنات الأولى لهجرة منتظمة ودائمة، حيث قام هؤلاء اليهود باستملاك الأراضي، لأن قانون الأراضي العثماني الصادر عام 1867م كان متحررا لدرجة لا تكفي لمنع اليهود من اكتساب الممتلكات في فلسطين، وكان نص القانون يؤكد أن رعايا الحكومات الأجنبية يسمح لهم بميزة التملك في داخل المدن وخارجها في كل جزء من الدولة العثمانية، باستثناء أرض الحجاز، ويكون لهم هذا الحق بدرجة متساوية مع الرعايا العثمانيين[27].

وقد استغل المهاجرون اليهود هذا الأمر بشكل فعلي، حيث إن معظم الذين وصلوا إلى أرض المتصرفية، قاموا بطلب الحماية الأجنبية، وكانت إنجلترا هي أول من وضع اليهود تحت جناح حمايتها. وتقريرا للواقع فإن دعاوى إنجلترا في حماية المهاجرين اليهود ترجع إلى منتصف القرن

التاسع عشر حينما أعلن بالمرستون[28] في عام 1847م "أنه حيثما يوجد نمساوي أو روسي أو فرنسي، أو أي يهودي آخر يعاني من الاضطهاد أو الظلم، وتبرأت منه بلده ورفض قنصله أن يعطيه الحماية، فإن القنصل البريطاني في فلسطين مخول بأن يتدخل لصالح اليهود بصفة عامة"[29].

وفيما بعد فقد منع الباب العالي في 19 حزيران تجنس الرعايا العثمانيين بجنسية أجنبية تحت حماية حكومات أجنبية. ومعنى هذا أن الرعايا العثمانيين الذين يحصلون على الجنسية من أي مكان لن يمنحوا حقوق الامتيازات الأجنبية إذا أرادوا أن يعيشوا في الدولة العثمانية، لذلك فقد ناقشت السلطات الحكومية بأن المهاجرين الجدد رغم أنهم يحملون جنسيات أوروبية وأمريكية، فإنهم قرروا العيش والاستقرار في الدولة العثمانية وبهذا يكونون خاضعين لقوانين البلد في ظل النظام المالي[30].

ولقد هيأ كبار رجالات اليهود الظروف فيما بعد لجعل الهجرة وشراء الأراضي أكثر تنظيما، لذلك فقد أنشأوا أجهزة ومؤسسات تنظم الهجرة وشراء الأراضي، وكان من بين تلك الأجهزة التي تسللت إلى فلسطين: "منظمة الاستعمار اليهودي في فلسطين" وقد أنشاها المليونير إدموند دي روتشيلد سنة 1882، وكانت تعمل على تقديم الأموال لليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها[31].

ولقد حدثت موجات من الهجرة المنظمة، كانت الأولى عام 1882 واستمرت حتى عام 1904، وذلك عقب المذابح التي تعرض لها اليهود بسبب مشاركتهم في اغتيال القيصر الروسي الإسكندر الثاني[32]. ورغم أن جمعية "أحباء صهيون" قد حصرت شؤون عملها في الهجرة، إلا أن الأرقام تثبت ضآلة عملها وذلك لأن معظم العشرين ألف يهودي الذين كانوا قد تركوا روسيا بسبب تلك المذابح قد توجهوا إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أما نسبة الذين توجهوا إلى فلسطين فلم تتجاوز 2%[33].

وكانت حركة "أحباء صهيون" قد طلبت في نيسان 1882م من القنصل العثماني العام في أودسا في روسيا منح الزائرين اليهود تأشيرات دخول إلى الدولة بغرض الاستيطان في أرض المتصرفية، لكن العدد الهائل من المهاجرين أثار انتباه القنصل العثماني، فأبرق إلى الباب العالي يطلب أن يزوده بالتعليمات اللازمة، فردت عليه الحكومة العثمانية في 28 نيسان 1882 بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين[34]. وهكذا فقد منعت السلطات العثمانية المهاجرين من الدخول باستثناء الحجاج الذين جاؤوا لزيارة الأماكن المقدسة، ولم يمض وقت طويل حتى وجد اليهود طرقا عديدة للتحايل على القوانين العثمانية، حيث دخلوا فلسطين حجاجاً ثم أطالوا فترة الزيارة وطلبوا الحماية الأجنبية[35].

وفي 5 آذار 1883 صدر قانون آخر يحضر على المهاجرين اليهود الذين حصلوا على جنسيات دول أخرى استملاك الأراضي في المتصرفية. وينص القانون على أن الأشخاص الذين غيروا جنسياتهم والذين ألغيت جنسيتهم العثمانية، يحرمون من حقوق امتلاك الأراضي في الدولة العثمانية[36].

وكان رؤوف باشا (Rauf Pasa) – متصرف القدس – (Mutassarif) 1876 – 1888م، وهو رجل مستقيم لم تؤثر عليه الرشوة "البقشيش" عندما علم أن القوات العثمانية يتم التحايل عليها، وأن هذا لا يتفق مع الغرض الحقيقي للدولة، أرسل إلى إستانبول يطلب المشورة، ولقد جاءه الرد عام 1884م بأن اليهود الحجاج يمكنهم دخول أراضي المتصرفية فقط إذا كان بحوزتهم جوازاتهم مؤشرا عليها من السفارات العثمانية من الخارج، وعند دخولهم يدفعون تأمينا لضمان رحيلهم بعد ثلاثين يوما[37]. وفي سنة 1308هـ/1890م صدرت ثلاثة فرمانات سلطانية أصدرها السلطان عبد الحميد. كان الأول في 21 ذي القعدة 1308هـ 28 نيسان 1891م،، ويقضي برد المهاجرين وطردهم إلى أمريكا؛ لأنّ من شأن ذلك إعادة إنشاء حكومة يهودية في القدس مستقبلا[38]. وأما الفرمان الثاني فقد صدر في 28 ذي القعدة 1308هـ 5 أيار 1891م، وهو يطلب عدم قبول اليهود؛ لأن إسكانهم في فلسطين أمر ضار[39].

وأما الفرمان الثالث فقد صدر في 29 ذي القعدة 1308هـ 6 أيار 1891م، ويؤكد ما ورد في الفرمانين السابقين أن اليهود ينوون، بهجرتهم التدريجية والعمل في الزراعة، إقامة دولة يهودية والإضرار بمصالح السكان الفلسطينيين[40]. وفي تشرين الثاني من عام 1892م صدرت الأوامر لمتصرف القدس إبراهيم حاجي باشا من إدارة تسجيل الأراضي أن يوقف بيع الأرض الميري (Arazi –I Miri) – وهي أراضي الدولة التي يتطلب نقل ملكيتها الحصول على تصريح رسمي – إلى اليهود حتى لو كانوا رعايا عثمانيين.

وفيما يختص بالأراضي الخاصة التي يملكها الأفراد، كان من الصعب - إن لم يكن من المستحل- وضع ضرائب على نقل ملكيتها. وقد أخبر مدير لجنة نقل ملكية الأراضي كمال الدين السلطان عبد الحميد، أن اليهود يدفعون للعرب ثلاثة أضعاف الثمن الحقيقي ليحصلوا على هذه الأراضي للاستيطان. ولكي يوقف السلطان عبد الحميد هذا، بدأ بشراء الأراضي المهددة بالبيع في أراضي المتصرفية وغيرها من جيبه الخاص[41].

وفي 21 تشرين الثاني عام 1900 لم تعد الدولة تأخذ تأمينا نقديا لضمان رحيل الزوار اليهود، وبدلا من ذلك كان على كل اليهود، بمن فيهم الرعايا العثمانيون، أن يسلموا أوراقهم عند دخول ميناء يافا، وفي المقابل يتسلمون تصريحا للإقامة فيها لمدة ثلاثة شهور، وبسبب لون هذا التصريح أصبح اسمه "التذكرة الحمراء" ثم عليهم أن يعيدوه عند الرحيل. وهكذا يمكن مراقبة

المهاجرين الذين يزورون فلسطين، إذ تقوم السلطات العثمانية بتجميع البيانات مفصلة عن كل شيء، لتتمكن من طرد الحجاج الذين أنهوا مدة إقامتهم. وكان الموظفون الذين يفشلون في تطبيق القرارات بهذا الشأن يعاقبون بشدة[42].

ولقد عبر السلطان عبد الحميد في مذكراته عن رفضه الهجرة اليهودية بقوله: "لكي نعمل على إسكان الأراضي الخالية من إمبراطوريتنا يتوجب تنظيم الهجرة بشكل مناسب، لكن لا يمكن القول بان الهجرة اليهودية شكل مناسب. لقد مضى عهد دخول أتباع الأديان الأجنبية إلى مجتمعنا كما تدخل الشوكة في أجسادنا. ليس لنا أن نقبل في أراضينا إلا من كان من أمتنا، ومن شاركنا في معتقداتنا"[43].

وعلى كل فقد سارت الأمور في ثلاثة اتجاهات هي:

1. استمرار الهجرات اليهودية والإقامة غير الشرعية، وتجاهل القوانين العثمانية، وذلك عن طريق التغاضي عن تسجيل المهاجرين في كشوف القادمين من قبل القائمين على منع الهجرة.
2. استمرار السلطان عبد الحميد بإصدار القوانين، مما يؤكد مقاومته العنيفة لحركة الهجرة، وإن كانت الأمور تخرج من بين يديه بسبب فساد الكثير من رجاله في فلسطين.
3. قيام الأجانب بدور مهمّ في الهجرة ونقل ملكية الأراضي، بسبب ما مارسوه من فرض للحماية على المهاجرين مستغلين بذلك نظام الامتيازات الذي يتمتعون به.

وفي القدس أعلن أحمد رشيد بك متصرف القدس (1904 – 1906)م تأييده الهجرة اليهودية بشكل علني غير عابئ بالقوانين العثمانية، ولا باستنكار السكان المحليين لهذه السياسة، فتم استبداله عام 1906م تحت الضغط الشعبي بمتصرف آخر هو " أكرم بك" الذي طبق القوانين العثمانية، بخصوص الهجرة لكنه لم يبق في منصبه طويلا، إذ نقل إلى بيروت أوائل عام 1908م[44].

ويمكن تلخيص إجراءات أكرم بك بما يأتي:

1. عرقلة بناء المؤسسات، ويتمثل ذلك في زيادة إجراءات الروتين.
2. خلق مشاكل متواصلة مع القنصليات الأجنبية وفي مقدمتها القنصلية الإنجليزية والفرنسية.
3. مداهمة بعض بيوت اليهود للتفتيش عن مهاجرين غير شرعيين.
4. بث العيون لمراقبة اليهود.
5. إيقاع عقوبات كبيرة على المرتشين.

وظل الموقف الرسمي العثماني هو الترحيب باليهود المهاجرين إلى الولايات العثمانية، لكن ليس إلى متصرفية القدس وبقية الأراضي التي يحظر الاستيطان فيها، كذلك التنازل عن جنسياتهم والتحول إلى رعايا عثمانيين، وأن يحجموا عن السعي وراء امتيازات خاصة مثل فرض الحماية الأجنبية عليهم، وأن يبقوا خاضعين للقوانين السارية. فلقد كان السلطان عبد الحميد لا يرغب مطلقا بإضافة المسالة اليهودية إلى قائمة مشكلات الدولة من حيث التنافس والمشاكل العرقية والدينية والمذهبية التي توجد داخل الدولة، من القوميات الأجنبية الساعية وراء الامتيازات[45]، ونرفق ملخص التقريرين التاليين بوصفهما جزءا مهما من الدراسة ومتمما لها[46].

وختاماً نستنتج أنه رغم إجراءات السلطان عبد الحميد الثاني الصارمة في هذا المجال، فإن جهوده وجهود بعض المتطرفين والموظفين العثمانيين الأنقياء – وهم قلة - لم تؤت ثمارها؛ لكثرة الفاسدين من الموظفين، ولهذا فإنه خلال عصر عبد الحميد الثاني، تسلل الآلاف من اليهود وبقيت المستعمرات كمؤسسات وشركات زراعية وتعليمية ودينية ضمن قوانين التنظيمات العثمانية، ولكن فتح الباب على مصراعيه للهجرات اليهودية تحت حماية الدول الأجنبية بعد سقوط السلطان عبد الحميد واستلام الاتحاد والترقي السلطة عام 1909م.

ثالثاً: ملخص التقرير الأول من متصرف القدس أحمد رشيد بك 1906

يتكاثر اليهود في فلسطين بصورة لافتة للنظر، فكلما زاد عدد المهاجرين الروس إلى رومانيا والنمسا، زاد عدد المهاجرين إلى فلسطين من هناك. إن نتائج القرارات التي اتخذت من قبل الحكومة في موضوع المهاجرين اليهود غير مثمرة، لأنه من الصعوبة بمكان تطبيقها والقبض على يهودي أجنبي دخل البلاد بعد ثلاثة أشهر.

تقدر أعداد اليهود في فلسطين حتى تاريخ 1869/1282م بحوالي 9000 شخص ارتفع هذا العدد عام 1895م إلى 28,112 شخص، ويوضح هذا الرقم زيادة عدد اليهود في القدس.

وحتى لا تثار قضية شراء الأراضي على المستوى الرسمي، فقد كان اليهودي الذي يشتري أرضا بطريقة رسمية، يبقى في القانون مستأجرا لها وبهذه الطريقة استطاع اليهود باسم القانون استئجار كثير من الأراضي التي استخدموها في مواجهة قرار منع الهجرة اليهودية. كما كان كثير من الأراضي تشترى باسم فئة معينة وخاصة اليهود القدماء ثم تستخدم من قبل المهاجرين الجدد. وبهذه الطريقة استطاعوا إعمار جميع الأراضي الخراب حول يافا. إن مدرسة نيتر التي أنشئت في محيط يافا، أحيت الأرض البور التي حولها وأصبحت مليئة بالبيارات، ولكنها كانت نواة لتأسيس مستوطنة بتاح تكفا (ملبس) وأصبحت الموقع الأكثر ازدهارا في المنطقة. وذلك لأنّ اليهود قد جلبوا من الخارج الأشجار المناسبة للمنطقة وطوروا أساليب الزراعة المحلية.

إن أحوال المزارعين اليهود أفضل بكثير من أحوال المزارعين العرب بسبب استخدام اليهود لآليات وتقنيات جديدة. إن سعر دونم الأرض في يافا والقدس قبل قدوم اليهود كان بين 2 – 3 آلاف فرنك، وقد تضاعف هذا السعر ثماني مرات على الأقل.

إن الحماية الدولية لليهود والخدمات التي تقدمها المؤسسات الصهيونية قد وفرت الأمن والاستقرار للمهاجرين اليهود، وأصبح فيها حوالي 4000 يهودي جلهم من الفلاحين، ويعيشون شبه مستقلين في حياتهم العائلية، ولذا من الصعب أن تجعل منهم شعبا ينخرط في الجسد الواحد أو شعبا يمكن الاعتماد عليه.

يؤكد الفكر الصهيوني من خلال مؤتمراته قضايا عدة أهما:

1. توفير رأس المال اللازم لتدعيم الثقافة والتعليم في فلسطين.
2. التنسيق في توظيف رؤوس الأموال اليهودية.
3. تقوية ونشر الشعور القومي بين اليهود.
4. إعلان الحاجة إلى بذل جهود دبلوماسية من أجل توفير شروط أفضل لتامين الهدف.

وإن أهم الاستنتاجات التي يمكن استنباطها:

أ- أن المستقبل يوحي بصعوبة موقف الدولة في مواجهة القضية اليهودية.

ب- زيادة التسلل والهجرة، وحسب التقديرات فإن سكان القدس سيصلون في الوقت القريب إلى 70 ألف نسمة وهذا ما سيجعل النسبة السكانية 8: 10 لصالح اليهود.

إننا ننتظر من الحكومة السنية دراسة تقريرنا المطول واتخاذ الإجراءات اللازمة. والوقت في صالح اليهود، ونحتاج إلى جميع المساعدات المادية والعملية لتنفيذ الإجراءات الضرورية لمنع التسلل والهجرة.

رابعاً: ملخص التقرير الثاني من متصرف القدس أكرم بك إلى الصدارة العظمى

من متصرف القدس أكرم بك إلى الصدارة العظمى 1907 إلى مقام الصدر الأعظم:

بمناسبة تعييني متصرفا للقدس، وجب علي منذ وصولي إلى مكان عملي أن أكرس اهتمامي بموضوع اليهود الذي يشكل أحد أهم المشاكل الإدارية في المتصرفية وأهم المشاكل المحلية وأكثرها إثارة.

منذ وصولي إلى القدس يوم 6 ديسمبر 1322 / 1906 أدركت إن الخلافة العثمانية لم تواجه مشكلة في ولاياتها أخطر من المشكلة اليهودية في القدس، لكثرة تعقيداتها وتشعباتها وتدخل الدول العظمى فيها، فهناك محاولات لتحويلها إلى مشكلة سياسية كبرى.

رأيت بعد مرور تسعة أشهر على وظيفتي أن أقدم لكم تقريرا مفصلا حول الإجراءات التي يجب اتخاذها من طرف الحكومة حول هذه المشكلة. إن المشكلة اليهودية تنقسم إلى أربعة أجزاء:

1. تاريخ القضية.
2. ماهية التطلعات اليهودية في القدس في الوقت الحاضر.
3. الإجراءات التي اتخذت من قبل السلطات المحلية.
4. استعراض أهم الوسائل والإجراءات التي من الممكن تنفيذها مستقبلا من طرف الحكومة.

بعد التدقيق واستقراء آراء السكان المحليين والأطراف المعنية في هذا الموضوع واستناداً إلى الوثائق الأرشيفية التي بين أيدينا، فقد ظهر أن البداية الحقيقية للموضوع اليهودي هي عام 1882/1300 بسبب الضغوط على اليهود في روسيا ورومانيا. فنتيجة لذلك بدأ هؤلاء بالوصول إلى القدس على شكل مجموعات. واستنادا إلى التقارير التي قدمها الباشا السابق إلى الباب العالي فقد منعت هجرة اليهود إلى القدس "وقد شمل هذا المنع المهاجرين اليهود وشمل كل الرعايا الأجانب بدون استثناء". وقد شدد على ذلك الموضوع بالفرمان الصادر بتاريخ 1314هـ/ 5 مايو 1898م.

ومن الضروري التأكيد والتشديد في تنفيذ التعليمات الصادرة عن مجلس المبعوثان ومجلس شورى الدولة يوم 25 مارس 1300 هـ التي تنص على منع اليهود القادمين إلى بلاد فلسطين من أجل الحج، من الإقامة أكثر من شهر واحد تنفيذا للشروط التي تمنع استيطان الأجانب بصورة دائمة لمنع بيع الأراضي إلى أعوان روتشلد وهيرش.

إن الهدف الحقيقي للمهاجرين الذي يتمثل في عدد من العائلات الموجودة هو بيع جميع ممتلكاتها في بلدانها الأصلية وقطع جميع علاقاتها هناك بحيث لا يبقى لها خيار سوى الهجرة بهدف الاستيطان والتجذر في فلسطين. إن أسباب الهجرة متنوعة، وهي مرتبطة بأسباب مختلفة ولكل سبب ظروفه الزمانية والمكانية فمثلا:

1. هاجر اليهود من روسيا للحفاظ على حياتهم وبقائهم، أما المهاجرون من فرنسا وأمريكا فالهدف من هجرتهم هو توسيع تجارتهم. ويعتبر السبب الديني أحد أهم هذه الأسباب التي تؤدي إلى اندفاعهم نحو القدس.
2. يحرص اليهود المتقدمون في السن على قضاء سنواتهم الأخيرة في القدس ليدفنوا فيها.
3. النشاطات التشجيعية التي يقوم بها روتشلد وهيرش، التي تزيد من أهمية القدس عند اليهود، فهم أصحاب خبرة واسعة اكتسبوها من أوروبا، كذلك فإن الهجرة فرصة للتخلص من الظلم والقهر الذي يواجهونه في بلاد العالم الأخرى.

ولهذه الأسباب، فإن قرارات منع الهجرة التي صدرت من قبل الحكومة العثمانية لم تؤد إلى تخفيف اندفاع اليهود نحو القدس، بل على العكس من ذلك فقد زادت من طموحاتهم، إذ اعتبر اليهود هذه الإجراءات مصادرة لحقوقهم المكتسبة ولذلك ضاعفوا من هجرتهم وزادوا من احتجاجاتهم.

وبناء عليه صدر الأمر الحكومي يوم 1300/2/26 لمتصرف القدس بالسماح لليهود بزيارة القدس حجاجا، شريطة ألاّ يبقوا فيها أكثر من شهر واحد، مع الالتزام بالشروط الأخرى ومن أهمها عدم العمل في التجارة أو ما شابه ذلك.

ويرى المتصرف ضرورة تحديد المدة الزمنية لبقاء الزوار اليهود في القدس ومنع دخول التجار منهم، وهذا يستوجب طلب المساعدة الجدية من قبل الحكومات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف لصالح الحكومة الرشيدة. وخاصة أن الجميع يعلمون إن حرية التجارة مسموحة في جميع الولايات العثمانية، وأن القدس هي منطقة غير تجارية ولا داعي للخوض في مجالات قانونية حول هذا الموضوع لشدة وضوحه.

ان الأسلوب الذي اتبعته الدول الأوروبية، وخاصة روسيا والنمسا، الذين طردوا اليهود من بلادهم، كان منحهم الحماية الأجنبية كشعب بحاجة إلى ذلك. وهذا في حدّ ذاته أمر غريب، أما وجهة النظر المسيحية حول هذا الموضوع، فهي أن تقوم كل دولة بزيادة عدد رعاياها في فلسطين حتى ولو كانوا يهودا. وتوفير جميع الإمكانات اللازمة لهم ومساعدتهم على امتلاك الأراضي في منطقة القدس، وهذا الأمر سيؤدي إلى خسارة كبيرة للدولة العثمانية والدول الأجنبية لأنه يتعارض مع قوانين الامتيازات الأجنبية، وأن زيادة عدد المؤسسات الأجنبية والكنائس ستنعكس فوائدها على القناصل الأجانب فقط.

ومن هنا فإن مصلحة الدول الأجنبية مستقبلا عدم تشجيع هجرة اليهود الى القدس، لكن الواقع هو العكس تماما، خصوصا إذا أدركنا أن الكرم اليهودي في دفع الأموال يشجع الموظفين الأجانب وبعض الموظفين العثمانيين على توسيع الهجرة اليهودية المرغوبة من قبل الدول الأجنبية. وقد تعاونت جهود بعض الموظفين العثمانيين والأجانب – وأحيانا بحماس كبير – لتحقيق هذا الهدف، بل وقفوا بصلابة أمام الحكومة العثمانية لتحويل الهجرة المؤقتة والزيارات إلى استيطان دائم.

كل هذه المعلومات وقفنا عليها خلال التمحيص والتدقيق والزيارات الميدانية التي قمنا بها، إضافة إلى المعلومات التي زودتنا بها الوثائق المختلفة.

إن التقارير والشكاوي التي يرسلها القناصل الأجانب إلى الحكومة العثمانية، تثير قضايا هامشية وبسيطة جدا، ولا تخلو من التناقضات بهدف الضغط على الحكومة العثمانية لتسهيل

هجرة اليهود، ومثال ذلك الشكوى التي قدمها أحد اليهود الإيرانيين، وادعى فيها تحقير أحد أفراد الجندرمة العثمانيين له، مما أثار حفيظة الحكومة العثمانية بسبب هذا الادعاء الكاذب.

إن من أهم المشاكل التي تواجهها المتصرفية، هو تعديل القوانين العثمانية، فقرار حظر الهجرة الصادر في مارس 1884 قد تم تعديله بعد عدة أشهر ليستثني من نصوصه القادمين بقصد الحج. ان القرار الذي وصل بالتلغراف يوم 10 أيلول 1304 / 1888، بناء على قرار لجنة الوزراء الخاصة ردا على طلب المتصرف حول المشاكل التي برزت أثناء تنفيذ أمر المنع، قد جاء لمصلحة اليهود. ففي هذا التلغراف صدر الأمر بالحفاظ على قرار المنع الحالي الخاص بالشريحة المذكورة سابقا، وعدم منع المستثنين من ذلك، ومع هذا، وبناء على الأمر العالي فلم يمنع دخول اليهود القادمين، وبقي قرار المنع بهذه الصورة من تاريخ 1304 – 1307 / 1888 – 1891.

لقد أوضح التقرير الصادر في عام 1901 أن التوجه لدى الحكومة العثمانية هو التشديد في موضوع منع اليهود من الهجرة، وقد قام المتصرف على إثر ذلك بإرسال الشرطة إلى الميناء لمنع حوالي 15 يهودياً روسياً من النزول إلى ميناء يافا، مع أنهم كانوا قد منحوا إذناً مسبقة بالإقامة مدة شهر واحد.

هناك مجموعة من المشاكل التي لها دور في حركة تسلل اليهود من الميناء، وتضعف من الجهود التي تبذلها المتصرفية في هذا الخصوص، وهي:

1. أن مجموعة القوارب القادمة إلى الميناء ترفع أعلام الدول الأجنبية، وبموجب القوانين الصادرة فإنه من الصعب اعتراض هذه القوارب وهي في عرض البحر.
2. تقسيم القادمين، الذين يطلق عليهم في أحيان كثيرة قافلة، إلى وحدات صغيرة واحدا واحدا أو اثنين اثنين لإعاقة عمليات التفتيش.
3. اعتراض القناصل الأجانب على عمليات التفتيش وخلق المشاكل عن طريق الشكاوى المتكررة.
4. عدم احترام الأجانب والقناصل للقوانين العثمانية.
5. إلزام القادمين الذين يفقدون جوازات سفرهم بصورة متعمدة بالإعلان عن جنسيتهم وأبواب القنصليات مفتوحة دائما لهم.
6. سهولة حصول القادمين على جوازات سفر سارية المفعول خلال 48 ساعة مقابل رسوم قليلة تساوي أربعين قرشا.

7. العواصف الشديدة التي تسود البحر واستغلال القادمين لمثل هذه الظروف الجوية. ورجال البحر لا يستطيعون السيطرة على هذه الأوضاع لقلة إمكانيات الوقاية ونتيجة الخوف الشديد من العواصف والأمواج العالية. وتكون الحالة هي محاولة إنزال المسافرين إلى شاطئ الأمان بأسرع وقت ممكن مما يقلل من إمكانية إعادتهم.

كذلك فإن الشرطة لا تستطيع إقامة اتصال مباشر مع القنصليات أو مراقبتها لمدة 48 ساعة. ولذا فإن اليهود الداخلين إلى القنصليات لا يخرجون من الباب نفسه وإنما من أبواب متعددة، كذلك لا تستطيع وضع شرطي على كل باب يهودي أو ملاحقتهم في الشوارع ليلا ونهارا. ومن طبائع اليهود أنهم يقضون ساعات النهار في القنصليات ويخرجون منها ليلا. وما إن يأتي الأمر بإخراج اليهود من القنصلية حتى يكونوا قد وصلوا القدس.

إن أعداد الشرطة قليل وأعداد اليهود كثيرة، ولذا فإنه رغم الجهود المضنية التي تبذلها حكومة القدس فإن النتائج غير مرضية، لأنّ من الصعب إيجاد موظفين مخلصين ومستقيمين يستطيعون الصمود أمام الذهب اليهودي المتدفق في ظل الظروف السيئة التي يعيشها أفراد الشرطة والدرك.

إن المطلوب من الحكومة تعيين موظفين إضافيين، ومنح صلاحيات كبيرة لأفراد الشرطة واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد القناصل، فحوالي 90% من اليهود يأتون إلى ميناء يافا بدون جوازات أو بجواز سفر مزيف، كما أنه مطلوب من الحكومة إعادة النظر في القوانين الصادرة بخصوص هجرة اليهود وإلغاء جميع التعديلات التي تسهل من حركتهم.

The Ottoman Empire Procedures in Preventing Zionism Infiltration to Jerusalem in the Reign of Sultan Abdul Hamid II District of the (1876-1909)

Walid Subhi Aridi and **Omar Saleh Al-omari,** *Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The current study is seeking to answer one main question which is: Did the Ottoman take proper and critical procedures to prevent Zionism infiltration to district of empire Jerusalem? What are the related consequences?.

The study deals with three domains:

1. Herzl international communications.
2. Immigrations to Jerusalem.
3. proper and critical procedures taken by the Ottoman Empire to prevent Zionism infiltration to Jerusalem.

The researchers attached two reports for governors Akram Bek and Ahamd Rasheed Bek as two main sources of this study.

The study adopted Ottoman documents, Arabic studies, Turkish studies and foreign studies. The study concludes that the Ottoman empire represented by Sultan Abdulhamid did not ;legitimize the Jewish immigration to Palestine and loyal employees such as Akram Bek transformed this into practical procedures. Meanwhile, some corrupted employees breached this and facilitated the immigration of jews to Palestine.Similar breach are taking place nowdays.

Key Words: The Ottoman Empire, Sultan Abdul Hamid , Theodore Herzl , The Zionist Movement , Akram Bey , Palestine

الهوامش

1 Zeev Binyamin. Throdor Herzl "Encylopedia. Judaica, p. 412" Isaiah, Germany, Turkey and Zionizm 1897 -1918 Oxford 1977, p. 56 – 61.

2 روجيه جارودي، فلسطين ارض الرسالات السماوية، ترجمة: قصي أتاسي – ميشيل واكيم، (ط1، دمشق: طلاس للدراسات والترجمة، 1988)، ص 195، هرتزل، يوميات، ترجمة هيلدا صايغ، اعداد Hانيس صايغ، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968. ص 115.

3 ميم كمال أوكه، السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية، ترجمة: إسماعيل صادق، ط1، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1992، ص 71، Mim Kemal Oke, Saraydaki , Casus, Istanbul , 1990، ترجمة د. وليد العريض، مخطوط قيد النشر (الفصل الثالث).

4 محافظة، علي، العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروستاتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981م، ص 145.

5 The Jewish Encyclopedia, Vol. 12 , p. 677.

6 Zeev, Theodor, p. 414.

7 عبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831 – 1914(ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 1983)، ص 28.

8 هناك دراسة حول هذا الموضوع للدكتور ممدوح الروسان، بعنوان هرتزل والبدائل المطروحة لفلسطين، قيد النشر.

9 فليب مايكل دي نيولنسكي (1841 – 1899) صحافي وعميل سياسي، نمساوي من أصل بولوني، عمل مسؤولا عن الإدارة السياسية في السفارة النمساوية في القسطنطينية وأصبح صديقا للسلطان عبد الحميد، ترك العمل الدبلوماسي 1879، وأقام في باريس كصحافي في 1877 أسس وكالة أنباء في فينا، وأصدر صحيفة "بريد الشرق" اليومية. انظر: سمير أيوب. وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني، (بيروت، دار الحداثة للطباعة، 1984) ج1، ص 128.

10 سمير أبو الرب، وثائق اساسية، ج1،/158.

11 هرتزل، يوميات، ص 35، وثائق، ج3، ص 128، انظر: نيفيل مندل"مواقف العرب الأتراك من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1882 – 1914 " ترجمة: مكي حبيب المؤمن، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد 28 (أيار 1978)، ص 25.

12 انظر كذلك النص الإنجليزي في Friedman, Germany, p.93.

13 أوكه، السلطان، ص52، وليد العريض، جاسوس في مقر السلطان (الفصل الثالث)، انظر: هرتزل، يوميات، ص31-33-40.

14 Esco.palestine, Friedman, Germany, p. 96 – 99.

15 أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، (ط1، دمشق، مؤسسة الرسالة للنشر، 1977) ص 139.

16 Zeev. Theodor, p. 414.

17 عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891 – 1908، بيروت، مؤسسة الرسالة 1977، ص 34 – 35.

18 أورخان محمد علي، السلطان، ص 288، حرب، السلطان، ص 87 - 88.

19 انظر: صايغ، يوميات، عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عصره، ط1، بغداد، 1987، ص 209 – 210،Zeev. Theodor, p. 414 .

20 أوكه، السلطان، ص 51 – 52، وليد العريض، جاسوس في فصل السلطان (الفصل الثالث).

21 أورخان، السلطان، ص 254 – 255.

22 المرجع نفسه، ص 255 – 256.

23 ليلى عبد اللطيف أحمد، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، (ط1، القاهرة، دار الكتاب الجامعي،1987) ص 38.

24 محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، القاهرة، 1994 ، لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر: يوسف عمر، أسباب خلع السلطان، ص 149 – 153، ص 37 – 38.

25 ستيورات ديزمون، ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية: ترجمة فوزي وفا وابراهيم منصور المؤسسة العربية للدراسات 1973.

Mandel,Neville,J. Turks.Araps and Jewish Immigration into Palestine 1882-1924,NewYork Oxford University Press,1965. Hyamson Albert,M., The British Consulate in Jerusalem in Relation to Jews of Palestine 1838-1914, London, E. Goldstone Ltd.2 Vol.1941.

26 وديع تلحوق، الصليبية الجديدة في فلسطين، دمشق، 1948، ص 93.

27 أوكه، السلطان، ص 575، وليد العريض، جاسوس في قصر السلطان (الفصل الثالث).

28 بالمرستون: سياسي إنجليزي شهير ولد سنة 1774. أتم دراسته في مدرسة كامبردج العليا وانتخب في مجلس العموم سنة 1806، وانضم إلى حزب العمال، وفي سنة 1837 تحول عنهم وانخرط في صفوف المحافظين وأصبح وزيرا للخارجية من سنة 1830 – 1841 ومن 1846 – 1851 وأخيرا من 1895 حتى وفاته سنة 1863 واشتهر بمقاومته لتوسع محمد علي باشا.

29 أوكه، السلطان،ص 575، وليد العريض، جاسوس في مقر السلطان (الفصل الثالث).

30 أوكه، المرجع نفسه.

31 الحوت، فلسطين، ص 235.

32 المرجع نفسه.

33 المرجع نفسه. ص 38.

34 عوض، مقدمة، ص 48 – 49، حسن صبحي، التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية 1882 – 1967 (بيروت، دار النهضة العربية، 1968) ص 38.

35 أوكه، السلطان، ص 72 - 73، وليد العريض، جاسوس في قصر السلطان (الفصل الثالث).

36 أوكه، المرجع نفسه، ص 57، وليد العريض، المرجع نفسه.

37 انظر أوكه، السلطان، ص 72 - 73، وليد العريض، جاسوس في قصر السلطان (الفصل الثالث)41 .Friedman , Germany , p.

38 حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 – 1909، ط2، بيروت، 1980، ص 356.

39 المرجع نفسه.

40 المرجع نفسه.

41 أوكه، السلطان، ص 75، وليد العريض، جاسوس في قصر السلطان (الفصل الثالث).

42 أوكه المرجع نفسه، ص 73.

43 عبد الحميد الثاني، مذكراتي، ص 29.

44 عادل حامد الجادر، عزيز عبد المهدي ردام، فلسطين والغزو الصهيوني، (جامعة بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1984)، ص 81. لمزيد من التفاصيل انظر: يوسف عمر، أسباب خلع السلطان، ص 154 – 158.

45 خيرية قاسمية، "المقاومة العربية للصهيونية " الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تحرير عبد الجليل التميمي، مركز البحوث والدراسات العثمانية، زغوان، تونس، 1984، ص 374.

46 هذان التقريران هما ملخص للتقارير التي أرسلها متصرفا القدس أحمد رشيد بك وأكرم بك، ونتيجة لطول التقارير وتجنبا للتكرار، فقد اكتفينا بتقديم هذين الملخصين اللذين حصلنا على أصولهما العثمانية من الدكتور محمود نهار الشناق.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

1- أيوب، سمير، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني ، (5 مجلدات)، بيروت، دار الحداثة للطباعة 1984م.

2- وثائق الأرشف العثماني .

- تقرير المتصرف أكرم بك .

- تقرير المتصرف أحمد رشيد بك .

المصدر : من وثائق الدكتور محمود نهار الشناق.

ثانياً : المراجع العربية والمترجمة

أحمد ، ليلى عبد اللطيف، **موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين**، ط 1، القاهرة، دار الكتاب الجامعي 1987م.

أوكه، ميم كمال، **السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية**، ترجمة: إسماعيل صادق، ط1، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي 1992م.

تلحوق، وديع ، **الصليبية الجديدة في فلسطين**، دمشق 1948م.

الجادر، عادل حامد، ردام، عزيز عبد المهدي، **فلسطين والغزو الصهيوني**، جامعة بغداد، مطبعة بغداد 1984م.

جارودي، روجيه ، **فلسطين أرض الرسالات**، ترجمة : قصي أتسي، وميشيل واكيم، ط1، دمشق ، طلاس للدراسات والترجمة 1988م.

حرب، محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، القاهرة 1994م.

حلاق، حسّان، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897- 1909م**، ط2 ، بيروت 1980م.

ديزمون، ستيورات، **ثيودرو هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية**/ ترجمة فوزي وفا وإبراهيم منصور، المؤسسة العربية للدراسات 1973م.

الروسان، ممدوح، هرتزل والبدائل المطروحة لفلسطين 1895-1905، **مجلة مؤتة**، مجلد 16، عدد 2 2001م.

صايغ، أنيس، **عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عصره**، ط 1، بغداد 1987م.

صبحي، حسن، **التآمر الصهيوني ضد الأمة العربية 1882-1967م**، بيروت، دار النهضة العربية 1968م.

عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891- 1908م**، بيروت، مؤسسة الرسالة 1977م.

العريض، وليد، **جاسوس في قصر السلطان عبد الحميد**، محفوظة قيد النشر.

علي، أورخان محمد، السلطان **عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده**، ط 4، إستانبول، بيوك، حاملجة 2008م.

عمر، يوسف، **اسباب خلع السلطان عبد الحميد**، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة اليرموك - قسم التاريخ ، إشراف د. وليد العريض 2000م .

عوض، عبد العزيز محمد، **مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث 1831-1914م**، ط 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات 1983م.

قاسمية، خيرية، "المقاومة العربية للصهيونية"، **الولايات العربية ومصادر ووثائقها في العهد العثماني**، تحرير عبد الجليل التميمي، مركز البحوث والدراسات العثمانية زغوان، تونس 1984م.

محافظة، علي، **العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروستاتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1841-1945**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981م.

مندل، نيفل، "موقف العرب الأتراك من الهجرة اليهودية إلى فلسطين بين عامي 1882-1194م"، ترجمة مكي حبيب المؤمن، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بغداد العدد 28 آيار 1978م. النعيمي، أحمد نوري، اليهود والدولة العثمانية، ط 1، دمشق، مؤسسة الرسالة للنشر 1977م.

هرتزل، ثيودور، **يوميات**، ترجمة هيلدا صايغ، إعداد أنيس صايغ، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت 1968م.

المراجع باللغة الإنجليزية :

Binyamin, Zeevm Theodor Herzc, *Encyclopedia Judaica*, 22 Vol, USA,2007.

Haymson,Albert, M, *The British Consulate in Jerusalem in Relation to Jews of Palestine 1838 -1914*, Londan, Goldstone L d , 2 Vol.1941.

Germany,Isaiah, *Turkey and zionizm 1897-1918*, Oxford ,1977.

Mandel, Neville, J, *Turks Araps and Jewish Immigretion into Palestine 1882-1924*, New Yourk, Oxford University, Press 1965.

Oke, Mim Kemal, *Saraydaki Casus*, Istanbul 1990.